قرار المكتب التنفيذي للمدينة رقم 327 لعام 2001

إن المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب

بناء على احكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /15/ لعام 1971 ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

- وعلى كتاب عضو المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب المهندسة عليا الحسين المسجل برقم /44420/ تاريخ 20/8/2001

- وعلى توصية المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب بتاريخ 22/8/2001 والتي لم يتم تصديرها

- وعلى كتاب رئيس لجنه الاتمتة المسجل برقم رئاسة/46394/ تاريخ 28/8/2001 المتضمن:

صدرت توصيه المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب بتشكيل لجنه فنيه مهمتهما الكشف على الجهاز النموذج ومقارنته مع دفتر الشروط الفنية والعرض الفني وكافه وثائق الاضبارة العقدية موضوع العقد رقم /186/ لعام 2001 ورفع تقرير بذلك بحضور لجنه الاتمتة واللجنة الفنية الدارسة وباعتبار ان لجنة الاتمتة لجنه فنيه مشكله بقرار من مجلس المدينة برقم /69/ لعام 2000 وجميع أعضائها منتخبين وهي التي قامت بإعداد خطه الاتمتة في مجلس المدينة ووافق مجلس المدينة على هذه الخطة كما قامت لجنه الاتمتة بالمشاركة باعداد دفاتر الشروط الفنية لترجمه خطه الاتمتة فاننا نعترض على تشكيل اي لجنه لتدقيق الاعمال من خارج مجلس المدينة الا من خلال المجلس وان اي تغيير في خطة الاتمتة يعتبر مخالفا لما اقره مجلس المدينة بجلساته العادية الرابعة لعام 2000 والدورة الثانية والثالثة والرابعة لعام 2001

- وعلى موافقة اعضائه (بالإجماع) في جلسته المنعقدة بتاريخ 2/9/2001م.

- يقرر ما يلي -

مادة 1- متابعه اجراءات تصديق العقد رقم /186/ تاريخ 25/7/2001 والذي تمت الموافقة عليه بجلسه المكتب التنفيذي لمجلس المدينة بالقرار رقم /282/ تاريخ 5/8/2001 والذي تم التريث باصداره لمناقشه كتاب عضو المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب المهندسة عليا الحسين المسجل برقم /44420/ تاريخ 20/8/2001

مادة 2- طي توصيه المكتب التنفيذي لمجلس مدينه حلب الصادرة بجلسته المنعقدة بتاريخ 22/8/2001 والذي لم يتم تصديرها والمتضمنة تشكيل لجنه فنيه مؤلفه من السادة: عضو المكتب التنفيذي لمجلس المدينة المهندسة عليا الحسين والدكتور المهندس حسن وهبة والدكتور المهندس يحيى النجار الدكتور المهندس نبيل عدس وبحضور لجنة الاتمتة واللجنة الفنية مع كامل وثائق العقد مضمون العقد /186/ لعام 2001 ورفع التقرير الاصولي الى المكتب التنفيذي لمجلس المدينة

مادة 2- ينشر هذا القرار في لوحه اعلانات مجلس مدينه ويبلغ من يلزم لتنفيذه اصولا